

تقرير

## جردة قوائم من قانون الانتخاب الى التعيينات

تستعد القوات للانتخابات، مع التيار، كما تنسّق معه في موضوع قانون الانتخاب، الذي لا يزال يشكل عاملاً مشتركاً بينهما، «وخصوصاً أن القوات دعمت مشروع الوزير باسيل الأخير، في حين أفضله حزب الله، لكن المراوحة الحالية في القانون لن تستمر طويلاً. فكما اتفق على الانتخابات الرئاسية من دون أن يوافق الجميع على شخص الرئيس، واتفق على رئيس الحكومة من دون توافق الجميع عليه، فكذلك سيتم الاتفاق على قانون الانتخاب ولو لم يرض الجميع بالكامل».

ولأن قانون الستين «مرفوض مسيحياً بالكامل»، لا يوجد سوى مشروعين قابلين للتطبيق: النسبية التي رفضها الحريري، بحسب القوات، والمختلط. «الأرجح حتى الآن أن يتم تعديل المختلط الذي تقدم به باسيل، لأن القضية تتعلق بعشرة مقاعد مسيحية لا يمكن لأي طرف مسيحي أن يتخلى عنها إذا قبل بمشروع النسبية، فيما يؤمنها المختلط. وهذا المشروع هو الأقرب إلى أن يكون نافذاً».

للمرة الأولى تدخل القوات إلى الحكومة بثلاثة وزراء، وهي تقارب هذه التجربة من زاوية تتعلق بدور وزرائها الذين باتوا حاضرين في كل الملفات السياسية والوزارية، وإعلامياً في شكل دائم، لكن للقوات أيضاً حضوراً سياسياً في الحكومة، وهذا لا يتعلق فقط بملفات الوزراء التقنية، وهي تسعى إلى التوفيق بين خياراتها وتحقيق تقدم ملموس في ملفات حيوية تسعى منذ سنوات للمطالبة بها. من هنا دخلت على مناقشة الموازنة في مجلس الوزراء، وسلسلة الرتب والرواتب في مجلس النواب، إذ تضغط لعدم إصدار موازنة فضفاضة والعودة إلى مبلغ 22 ألف مليار، مع رزمة من الإصلاحات تحدث عنها ججع أمس، وتسعى إلى عقد جلسات جديدة لمناقشة الموازنة. «وعدم تحميلها تبعات تأمين موارد السلسلة التي سعت القوات من خلال نوابها إلى الحصول عليها. لكن هناك أطرافاً سياسيين موجودين في السلطة منذ سنوات، يجب أن يتحملوا مسؤوليتهم أيضاً في تأمين النفقات، من دون فرض أعباء وضرائب جديدة على المواطنين».

لم تعرقل القوات التعيينات الأخيرة، وإن كانت اعترضت على الطريقة التي تمت بها. ولم ترفض، بحسب مصادرها، تعيين قائد الجيش الجديد جوزف عون. اعترضها بقوة لأن التعيينات الشاملة «جاءت على شكل أسماء محددة أُبلغ بها الوزراء للموافقة عليها وليس لمناقشتها. ولما كانت التعيينات الأمنية ضرورية في هذه المرحلة ولا يجوز إعطاء أي صورة تمس الصورة الشعبية للتعيينات، وافق المعارضون عليها. لكن كان في الإمكان الترتيب في التعيينات القضائية والجمركية حتى يطلع الوزراء على جميع المعطيات المتعلقة بالمرشحين. وقد وعد الرئيس سعد الحريري في جلسة التعيينات الأخيرة بأن تراعى هذه المتطلبات في التعيينات المقبلة». وما حصل، بالنسبة إلى القوات، لن يتكرر، لأنها «أبلغت الجميع أنها لن تقبل بعد الآن أن تكتفي بالتوقيع على ما يعرض في مجلس الوزراء، أو أن تبصم على بياض».

### هيام القصيفي

لا توافق مصادر بارزة في القوات اللبنانية على أن أداء الحزب السياسي تراجع في الأسابيع الأخيرة. هناك تمايز، بالنسبة إليها، بين التضامن الوزاري ورغبة القوات في عدم إفسال مسار الحكومة والعهد، والمواقف السياسية للقوات التي لا تنوي التراجع عن ثوابتها في مقاربة الملفات العديدة المطروحة للبحث.

منذ أن طرح رئيس حزب القوات الدكتور سمير جعجع موضوع الكهرباء ورشح لاحقاً الدكتور فادي سعد في البترون، وردّ مصادر التيار الوطني على ذلك مرتين، بدأ أن الرسائل بين القوات والتيار الوطني تأخذ منحى مختلفاً عن المرحلة التي سبقت انتخاب العماد ميشال عون رئيساً للجمهورية.

لكن القوات تستغرب ما يثار عن ملف الكهرباء «الذي يعني التيار والقوات وجميع الوزراء، وما طالبت به القوات لم يكن له أي خلفية سياسية. وحين شعرت أن ثمة حساسية معينة، حصلت لقاءات عدة لفك العقد، وتبيان هدف القوات، خصوصاً أن التيار يعمل منذ سنوات للمطلب نفسه. وبما أنه معني بوزارة الكهرباء اليوم، فمن الطبيعي أن تكون القوات معه لدفع هذا الملف إلى الامام». وهذا ما حصل، إذ إن الرئيس سعد الحريري حدد موعداً لجلسة خاصة للكهرباء، كان يفترض أن تعقد خلال عشرة أيام، لولا تطورات الأيام الأخيرة، وسفر الحريري إلى مصر، «وقد طلب من وزير الطاقة إعداد ملف حول الكهرباء، ما يعني أن هذا الملف بات أولوية حكومية».

أما في الشق المتعلق بترشيح سعد في البترون، فالقوات تجزم بأن الأمر ليس مناورة ولا يمكن لها أن تناور بترشيح شخصية كسعد، وهو الأمين العام السابق للحزب، علماً بأن للقوات تفسيراً مختلفاً عما يقال عن ترشيح سعد من الساحل وترك المقعد في الجرد للنائب بطرس حرب، كرسالة إلى الوزير جبران باسيل. وبحسب هذه المصادر، فإن القوات حزب موحد، والقواتيون ملتزمون ببلوك انتخابي والاقتراع لمرشح الحزب، سواء كان من الجرد أو الساحل، كما حصل في كل المناطق عام 2009، ولاي مرشح تحالف معه القوات. «لا يمكن للقوات أن تقوم بهذه الألاعيب السياسية مع حلفائها»، إذ ثمة إصرار قواتي على أنها ستخوض الانتخابات مع التيار الوطني الحر من الشمال إلى الجنوب ومن البقاع إلى بيروت، «هذا قرار سياسي نرفضه على أنفسنا ولا نرفضه على أحد». فالقوات بعد ورقة إعلان النوايا وتفاهمها مع التيار على خوض معركة قانون الانتخاب والانتخابات معاً، «لم تتراجع عن هذا التفاهم، وإن راعت حصة أصدقائها كما يراعي التيار حصة أصدقائه». ولا تفوّت هذه المصادر الإشارة إلى أن عامل المناكفات الشخصية قد يطغى أحياناً على الجو السياسي، وقد يترك بعض الآثار السلبية، لكن مهمة قيادات الطرفين أن تعيد للملحة الصفوف «لأننا ناهبون إلى الانتخابات معاً، ويجب ألا تترك أي تأثيرات شخصية تفعل فعلها».

## أم يتزامن معه؟

انها مبدأ دستوري لا يجوز مسه، وقد وجد في ربط اجراء الانتخابات النيابية بالاتفاق على قانون جديد للانتخاب عملاً مخالفاً للدستور، منادياً - حينذاك بعد تمديد سنتين وسبعة اشهر عام 2014 - باجراء الانتخابات النيابية فور انتهاء الظروف الاستثنائية وعدم انتظار انتهاء الولاية الممددة. ومع ان الظروف الاستثنائية تلك كانت انقضت مع صدور قرار المجلس الدستوري، لم يصير الى اجراء انتخابات نيابية عامة، فاكمل مجلس النواب الى الآن ولاية السنتين وسبعة اشهر بذريعة الشغور الرئاسي. مع ذلك، خلافاً لقرار المجلس الدستوري ايضاً، يعاد ربط اجراء الانتخابات بوضع قانون جديد للانتخاب، تارة بذريعة رفض القانون النافذ، وطوراً بذريعة تفادي الفراغ الشامل في السلطة التشريعية، ما يؤول الى ما

قرب التوافق على القانون الجديد، رغم استمرار اجتماعات التشاور بين الافرقاء الرئيسيين، ما خلا قولهم ان لا مناص من تمديد تقني يقتضي ان يؤول الى الحصيلة الآتية:

1 - يتهبب الافرقاء جميعاً بلا استثناء وقوع الفراغ في السلطة التشريعية منتصف ليل 19 حزيران، ما لم يكن انتخب مجلس نيابي جديد يخلف الحالي او اتفق على تمديد تقني ملازم لقانون جديد للانتخاب. لم يعد احد يتحدث، كالاسابيع الاخيرة، عن نصف فراغ، كان تستمر هيئة مكتب المجلس بينما تنقطع الهيئة العامة عن الالتئام لفقدانها والنواب جميعاً الصفة القانونية. باتوا مقتنعين تماماً بهول كارثة تهبط عندئذ.

2 - بعدما سلم الافرقاء، في الحكومة ومجلس النواب، بأن رئيس الجمهورية لن يوقع مرسوم دعوة الهيئات الناخبة الآن وغداً ما ان امتنع عن فعل ذلك ماضياً، لن يكون سهلاً عليهم بالتاكيد الذهاب الى تمديد ولاية المجلس على انه هدف في ذاته، في معزل عن التوافق على قانون جديد. عاتقان رئيسيان يحولان دون مجازفة الغالبية النيابية باقرار قانون تمديد الولاية، اولهما من داخل البرلمان هو الموقف المتكرر لرئيسه برفضه الخوض في تمديد خارج سياقه الموقت الملازم لوضع قانون جديد، وثانيتها رئيس الجمهورية الذي يملك صلاحياتين دستوريتين احدهما تكمل الاخرى، لمنع اضعاف

ناقض كلام المشنوق  
قرار المجلس الدستوري  
بفصل الانتخابات عن  
قانون الانتخاب

هو ابعد من قرار المجلس الدستوري:  
الذهاب مجدداً الى تمديد الولاية من  
جاء تعذر التوافق على قانون جديد  
للانتخاب.

على ان ما ادلى به امس الوزير المشنوق بعد اجتماعه برئيس الجمهورية، من ان لا انتخابات نيابية بلا قانون جديد للانتخاب - وهو موقف يعكس ربما وجهة نظر الحكم - يقف على طرف نقبض من القرار نفسه للمجلس الدستوري، حينما فصل بين اجراء الانتخابات وبين التفاهم على قانون جديد للانتخاب من جهة، وحينما اكد دورية انتخابات لا تنتظر بالضرورة الاتفاق على قانون جديد بل تذهب وفق مهلها القانونية والدستورية الى القانون النافذ من جهة اخرى. لا قانون انتخاب جديداً يعني ايضاً لا انتخابات نيابية.

شرعية دستورية على قانون تمديد منفصل عن قانون جديد للانتخاب: احداهما المادة 57 التي تنبئ به اعادة القانون الى مجلس النواب لاعادة النظر فيه حتى اذا اصّر الاخير عليه حتم التصويت ثانية لكن بغالبية النصف+1، غالبية كهذه يصبح من الصعوبة بمكان تويرها على ان الوصول اليها تحد مباشر لرئيس الجمهورية والدخول في اشتباك معه. اما الصلاحية الثانية فهي المادة 19 ان تمنح الرئيس حق الطعن في دستورية القانون. وما دام طعن في قانون تمديد ولاية المجلس عام 2014 كنائب، لن يتردد فيه كرئيس للدولة. 3 - حري ان المجلس الدستوري في ضوء المبادئ التي ادرجها في قراره رقم 2014/7 في 28 تشرين الثاني 2014، اعادة تاكيد ما ادلى به، وهو دورية الانتخابات النيابية على

عتبان عليّ». السن يؤثر ذلك في علاقتك بريفي خاصة أنك ترشحت على اللائحة التي دعمها في الانتخابات البلدية الأخيرة؟ «صحيح أن الوزير ريفي صدقي وحصل تنسيق انتخابي محدود بيننا، ولكن أنا ضدّ خلافه مع فرنجية». مقارنة مع التيار العوني والقوات، «فرنجية هو الأقوى». أصلاً، «في 2005 نال أرقاماً عالية رغم أن الدم كان حامياً وأنا كنت ضدّه». المرج الذي سمى ابنه البكر بشير تيمناً باسم بشير الجميل «لأنه كان ضدّ السوري والفلسطيني في لبنان»، وابنه الثاني سليمان «بسبب صداقتي مع فرنجية»، سيترشح إلى الانتخابات النيابية (بحاسبة الذين وضعوا فيتو على ترشحي إلى البلدية) (ال الحريري). وفي المقابل، «بدي كون مع فرنجية، حليف مين ما كان».

والمسيحين يحبون شخصية ميشال عون». في هذا الإطار، يقول دياب إنه «لتعزيز الوجود يجب أن يكون هناك مكتب وميزانية». في الفترة الماضية، أحجم فرنجية عن افتتاح مكتب «حتى لا يكون سبباً لأي إشكال في المدينة». إلا أن دياب لا يجد أن ذلك مؤثر على وجود «المردة». هو مرتاح لقدرات تياره الشعبية، «في البلدية جئنا ما بين 600 و700 صوت لللائحة. وحين ترشحت منفرداً في 2009 حصلت على 25.1% من الأصوات. ما يعني أننا مقبولون».

صحيح أن التحالفات الانتخابية لم تتوضح بعد بالنسبة إلى «المردة». على العكس من المرج، الذي يؤكد: «سادع فرنجية أقوى من السابق». رغم أنه طلب موعداً من نائب زغرنا منذ أكثر من ثلاثة أشهر «ولم ألتق جواباً بعد. ممكن أن يكون لا يزال

لفرنجية وجمع خلاله كل قيادات المدينة، باستثناء الوزير أشرف ريفي، في نيسان الماضي. تترافق «العودة» مع «صداقتنا الجديدة مع تيار المستقبل». لم تتضح الصورة انتخابياً لدى «المردة»، وسيسير على خطى كل القوى في عدم الكشف عن أوراقه قبل الاتفاق على قانون جديد للانتخابات. علماً أنه سياسياً، لا يزال أقرب إلى خط ميقاتي. وفي كل الأحوال، «لسنا عبئاً على أي لائحة». من المتوقع أن يكون دياب هو المرشح عن المقعد الأرثوذكسي، «ولكن لا شيء محسوماً بعد». ولا يجد المصدر الزغرناوي عدلاً في أن يُستبعد «المردة» عن أي لائحة وأن يكون هناك مرشح قواتي مثلاً، «المردة مقبولون وحضورنا أفضل». رغم أن عدداً من القوى الطرابلسية المحلية تعتبر أن التيار العوني «أكثر تنظيمياً

كان الطرابلسيون  
يشعرون بالأمان لوجود  
زعيم يحمي ظهرهم  
لدى النظام السوري

السياسية تعتقد أن دياب «حالة» تضيف إلى «المردة» وليس العكس. حالياً، يريد «المردة» العودة إلى «قلب» طرابلس، مستفيداً من مبادرة الرئيس سعد الحريري الرئاسية «فلم يعد الجو معادياً». يُذكر مصدر «المردة» باللقاء الذي نظمه المفتي مالك الشعار

فيصل كرامي». في هذا الوقت، نظمّ التيار الوطني الحر صفوفه في عاصمة الشمال، «فانتسب العديد من شباننا إلى التيار». وحين قرّر «المردة» مأسسة تياره، لم يغيب طرابلس. تسلم المسؤولية دياب الذي كوّن حالة خاصة به، نتجت عن عضويته في بلدية الميناء ووجود عائلته المحلي. رشحه في 2005 النائب عبد المجيد رافعي على لائحته، بعد أن زكاه فرنجية. حاول التيار العوني كسبه في صفوفه، فطلب في حينه استئذان فرنجية قبل قبول العرض. الأخير بارك الخطوة، خاصة أنه لم يكن يتجه إلى تنظيم «المردة» في طرابلس. ولكنّ دياب عدل عن الانسحاب إلى «التعار» رغبة منه في عدم الانخراط بالعميل الحزبي. قبل أن يعرض عليه الوزير سعادة أن يكون مسؤول «المردة» في طرابلس، فوافق فوراً. معظم القوى